



تقرير سياساتي
ولاية الصومال في مجلس الأمن

2025-2026

April 2026

حقوق النشر © 2026 | معهد هرتيج ، جميع الحقوق محفوظة.

نحنُ القراء على إعادة إنتاج المواد لمنشوراتهم الخاصة، طالما أنها لا تباع تجارياً. يطلب معهد هرتيج -بصفته صاحب حقوق الطبع والنشر- الإقرار الواجب ونسخة من المنشور. للاستخدام عبر الإنترنت، نطلب من القراء إدراج رابط المصدر الأصلي على موقع معهد هرتيج.

© معهد هرتيج 2026

المحتويات

4	الملخص التنفيذي
4	01. مقدمة: مقعد على الطاولة في خضم إعادة الإعمار
5	02. مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة: الهيكل، القوة، والقيود
5	03. المنهجية
6	04. فترة الصومال الأولى في مجلس الأمن (1971-1972): معيار للكفاءة المهدورة
6	05. الصومال في ولايته الثانية (2025-2026): عودة قوامها التعافي لا القوة
7	06. قيود وأدوات التأثير لدى دولة في طور التعافي
10	07. التوصيات: تحويل التشخيص إلى فن إدارة الدولة
15	المراجع

الملخص التنفيذي

يتناول هذا التقييم ولاية الصومال رئاسة مجلس الأمن الدولي كعضو غير دائم. تتجاوز أهمية هذا المقعد الجانب الرمزي إلى الجانب الاستراتيجي، كونه الأداة الرسمية الأولى لحماية السيادة الصومالية ضد تحديات كبرى، أبرزها اعتراف إسرائيل بكيان انفصالي والتحركات الإثيوبية لتأمين وصول إلى البحر. يضع هذا الوضع الصومال أمام مفارقة سيادية؛ فبينما يعيد بناء مؤسساته الداخلية، يجد نفسه مطالباً بتمثيل قوي ومؤثر في أرفع المحافل الدبلوماسية الدولية.

وقد أثبت الصومال ثقله السياسي من خلال حضور فاعل وموثوق في المجلس، إلا أن غياب الهياكل المؤسسية المتينة يقوض هذا النجاح. فوزارة الخارجية تدار بآليات مؤقتة وتعيينات تخضع للتوازنات السياسية، ما خلق خللاً في التنسيق ووضع ضغطاً هائلاً على بعثة نيويورك. وبسبب افتقار الطاقم المحدود إلى الكفاءات النوعية في مجالات مثل القانون الدولي، وأنظمة العقوبات وإجراءاتها، والقانون البحري، والتحليل الاقتصادي/القانوني، يظل الأداء رهين الاستجابة الآنية بدلاً من المبادرة في صياغة المسودات. والنتيجة هي حصر دورها في الدفاع عن السيادة، دون تحويل حضورها إلى نفوذ استراتيجي مستدام.

وبناءً على ذلك، يتطلب التقييم النظر من زاويتين: الأولى هي الإقرار بأهمية استعادة الحضور الدولي بالنظر إلى التحديات التي واجهت الصومال، والثانية هي تطبيق تحليل صارم للفجوات المؤسسية التي تحول دون تحويل هذا الحضور إلى نفوذ حقيقي. وعليه، يجب أن تمنح السنة الأخيرة الأولوية لإصلاحات سريعة التنفيذ وعالية الأثر، وتتمثل في: تشكيل فريق عمل من الخبراء المستقلين لإصدار توجيهات استراتيجية أسبوعية، ودمج مستشارين فنيين لفترات قصيرة ضمن البعثة، وفرض التعيينات على أساس الكفاءة بموجب قانون الخدمة الخارجية، بالإضافة إلى اعتماد نهج درع الإجراءات لتوثيق البيانات والرسائل الرسمية والإحاطات لإنشاء سجل غير قابل للتغيير في الأمم المتحدة. وإذا ما نُفذت هذه الإجراءات بسرعة وتناغم، فبإمكانها تحويل مقعد المجلس من مجرد رمز للتعافي إلى أداة فاعلة للدفاع عن السيادة.

١. المقدمة: مقعد على الطاولة في خضم إعادة الإعمار

في الثاني من يناير ٢٠٢٦، تولى الممثل الدائم للصومال لدى الأمم المتحدة، أبو بكر طاهر عثمان، رئاسة مجلس الأمن الدولي، وذلك ضمن فترة عضوية الصومال غير الدائمة للمدة ٢٠٢٥-٢٠٢٦^١. تكتسب هذه اللحظة أهمية تاريخية لسببين: أولهما: أنها تمثل المرة الثانية فقط التي يتولى فيها الصومال رئاسة المجلس منذ يناير ١٩٧٢. وثانيهما: وهو الأهم، أنها تمثل التأكيد الأكثر وضوحاً على عودة الصومال إلى الدبلوماسية الدولية بعد ثلاثة عقود من الحرب الأهلية التي غيّبت الدولة طويلاً عن المحافل العالمية.

بيد أن هذا الحضور المتجدد جاء في ظل تحدٍ حاد لسيادة الصومال؛ فقبل أيام من توليها الرئاسة، أدانت الصومال اعتراف إسرائيل بإدارة شمالية منشقة كدولة مستقلة، وهي الخطوة التي رفضتها قوى إقليمية ودولية بارزة مثل الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، والصين^٢. كما أكدت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي علناً دعمهما لسيادة الصومال وسلامة أراضيه. وهكذا، اقترنت رمزية عودة الصومال إلى المجلس مع لحظة من الهشاشة العميقة، مما كشف عن حجم التقدم الذي أحرزته البلاد وفي الوقت ذاته عن مواطن الضعف التي لا تزال تصيغ ملامح عودتها إلى الساحة الدولية.

وجدير بالذكر أن الصومال شغل مقعداً في مجلس الأمن مرة واحدة من قبل، وتحديداً في أوائل السبعينيات، ولكن في ظل ظروف مغايرة تماماً عما هي عليه اليوم. ففي ذلك الوقت، شاركت الدولة ككيان فتي حديث الاستقلال منخرط في مشروع طموح لبناء الدولة؛ حيث قامت الحكومة الصومالية حينها بتوحيد الخط الوطني، وأطلقت حملات محو الأمية الشاملة، وشيدت الجامعات والمستشفيات، وأرسلت الرعيل الأول من الكوادر المهنية للتدريب في الخارج. وهكذا، تعززت سلطة الدولة وتوسعت القدرات المؤسسية، ليصبح الانخراط الخارجي آنذاك امتداداً طبيعياً لمشروع وطني متماسك.

واليوم، تنخرط الصومال مجدداً في مشروع طموح لبناء الدولة: إعادة بناء المؤسسات الأساسية بعد ثلاثة عقود من الحرب الأهلية. كما تجري عملية إعادة هيكلة الوزارات، وتدريب موظفي الخدمة المدنية وقوات الأمن، وإعادة تأهيل الأنظمة المالية. وتُعد هذه الإجراءات أبداً وأدق، لأنها تركز على إعادة تجميع آليات الحكم. في هذا السياق، يؤدي مقعد مجلس الأمن وظيفة مختلفة عما كان عليه سابقاً، فلم يعد منبراً لإبراز صوت مسموع، بل أصبح أداة لتأمين الحيز السياسي والشراكات والاستقرار اللازم للتعافي الداخلي. تكتسب هذه الوظيفة أهمية ملحة إضافية في ضوء التحديات المتجددة التي تواجه سيادة الصومال ووحدة أراضيه.

1. "UN Web TV, Press Conference by the President of the Security Council (Somalia)," December 29, 2025, accessed January 17, 2026, <https://webtv.un.org/en/asset/k1z/k1zs77b699>.

2. "UN Security Council Members Condemn Israel's Recognition of Somaliland," Al Jazeera, December 30, 2025, accessed January 17, 2026, <https://www.aljazeera.com/news/2025/12/30/un-security-council-members-condemn-israels-recognition-of-somaliland>.

في ظل هذا السياق، تتجاوز عضوية مجلس الأمن مجرد إعادة الاندماج الرمزي، لتصبح إحدى الساحات الرسمية القليلة التي تستطيع الصومال من خلالها الدفاع عن سيادتها عبر آليات دولية راسخة. ولذا، تكتسب رئاسة الصومال لمجلس الأمن في يناير/كانون الثاني ٢٠٢٦ أهمية خاصة، إذ تضعها في موقع بارزٍ على الساحة الإجرائية، في وقتٍ يتطلب فيه الدفاع عن سلامة أراضيها انخراطاً دبلوماسياً مستداماً ومنضبطاً.

ويتناول هذا التقرير فترة عضوية الصومال في مجلس الأمن لا كمعلمٍ رمزي، بل كاختبارٍ حقيقي لقدرتها السيادية في ظل ظروف التعافي. ويبحث في مدى إمكانية تحويل هذا الحضور إلى فاعلية، وأين يُعيق الضعف المؤسسي العمل، وكيف يمكن للمجلس أن يكون بمثابة ساحةٍ للانكشاف وأداةٍ للدفاع في آنٍ واحد لدولةٍ لا تزال في طور إعادة بناء نفسها. لا يهدف هذا التحليل إلى قياس أداء الصومال وفقاً لمعايير مثالية للأداء الدبلوماسي، بل إلى تقييم ما تكشفه هذه الفترة عن إمكانيات - وحدود - ممارسة السيادة من داخل دولةٍ لم تكتمل بعد.

٢. مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة: الهيكل، القوة، والقيود

تأسس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ١٩٤٥، وهو الهيئة الرئيسية في النظام الدولي المعنية بصون السلام والأمن، ويتمتع بسلطة ملزمة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. بالنسبة لدولة كالصومال، التي تعيد بناء مؤسساتها الأساسية في ظل ضغوط خارجية حادة، يُعدّ فهم التسلسل الهرمي الداخلي للسلطة في المجلس أمراً بالغ الأهمية لتقييم ما يمكن لأعضائه تحقيقه بشكل واقعي.

ويتألف المجلس من ١٥ عضواً، من بينهم الأعضاء الخمسة الدائمون الذين يتمتعون بحق النقض (الفيتو) - وهم: الصين، وفرنسا، وروسيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة - والأعضاء العشرة المنتخبون، الذين تبلغ مدة عضويتهم سنتين. ولا يزال حق النقض (الفيتو) المبدأ التنظيمي المركزي للمجلس، إذ يسمح لأي دولة من الدول الخمس دائمة العضوية بعرقلة القرارات التي تتعارض مع مصالحها؛ وقد أدى هذا الوضع مراراً وتكراراً إلى شلّ عمل المجلس في قضايا من بينها سوريا وأوكرانيا.

بالنسبة للصومال، يُحدد هذا الهيكل فرص وحدود النفوذ على حد سواء:

- المشاورات غير الرسمية: تُعقد المفاوضات الفعلية للمجلس في هذه الاجتماعات المغلقة. ويُعيق غموضها وتزامن عمل البعثات الصغيرة، كالبعثة الصومالية، التي تفتقر إلى الكوادر اللازمة للمراقبة والتحليل والتدخل في المناقشات المتوازنة.
- نظام حامل القلم/ صانعو القرارات: يتحكم الأعضاء الدائمون تقليدياً في صياغة القرارات المتعلقة بمعظم الملفات. يُركز هذا النظام سلطة تحديد جدول الأعمال، ويُلزم الدول الصغيرة بممارسة نفوذها من خلال التعديلات وبناء التحالفات، وهي مهارات لم يبدأ السلك الدبلوماسي الصومالي في إعادة تطويرها إلا مؤخراً بعد سنوات من التآكل المؤسسي.
- مجموعة الأعضاء العشرة المنتخبين (E١٠) والتكتل الأفريقي يسعى الأعضاء المنتخبون إلى مزيد من الشفافية والنفوذ الإجرائي، لكن تأثيرهم يعتمد بشكل كبير على التنسيق الداخلي. بالنسبة للصومال، يُعدّ التفاعل الفعال مع مجموعة الدول الثلاث عاملاً أساسياً لتعزيز قوتها. ويُقلل ضعف التنسيق داخل هذه المجموعة بشكل كبير من قدرة الصومال على التأثير في نتائج القضايا التي تؤثر على القرن الأفريقي.

لطالما أثار الهيكل غير التمثيلي لمجلس الأمن انتقادات واسعة، كما يتضح من إجماع إيزولويني التابع للاتحاد الأفريقي، والذي يدعو إلى تمثيل أفريقي دائم. إلا أن المقاومة المستمرة للدول الخمس دائمة العضوية حالت دون تحقيق الإصلاح.

لا تُعدّ هذه الاختلالات مجردة للصومال، بل تُشكّل الساحة التي يتعين على البلاد الدفاع فيها عن سيادتها. فمواجهة تحديات مثل الاعتراف الأحادي بمطالب الانفصال والتدخل الخارجي تتطلب العمل ضمن نظام تُرجّح قواعده كفة الدول ذات النفوذ الأكبر. لذا، يجب تقييم أداء الصومال في مجلس الأمن مع الأخذ في الاعتبار البيئة غير المتكافئة التي تعمل فيها مهمتها.

٣. المنهجية

يتبنى هذا التقرير منهجية بحثية مختلطة لتقييم أداء الصومال خلال السنة الأولى من ولايته في مجلس الأمن ٢٠٢٥-٢٠٢٦. ويستند التحليل إلى سؤال محوري: كيف أثرت عملية بناء الدولة الجارية في الصومال على مشاركتها في المجلس، وما العوامل التي تحدد فعاليتها العملية؟

١,٣. المصادر والبيانات

جُمعت البيانات بين نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٤ ويوليو/تموز ٢٠٢٥ عبر مسارين متوازيين:

- مراجعة الوثائق: جرى فحص مصادر الأمم المتحدة الأولية، بما في ذلك محاضر الاجتماعات والقرارات وتقارير الأمين العام، إلى جانب التقارير التحليلية الصادرة عن المؤسسات البحثية والمنظمات الدولية، فضلاً عن التغطية الإعلامية الإقليمية والدولية.
- المقابلات: أُجريت مقابلات شبه منظمة مع ثلاثة أفراد يمتلكون معرفة مباشرة رفيعة المستوى بآليات السياسة الخارجية الصومالية: وزيران سابقان للخارجية ومسؤول من الوزارة. ركزت المقابلات على القدرات المؤسسية والتنسيق الداخلي وإعداد المواقف الوطنية. ضُمّت السرية لتشجيع الصراحة.

٢,٣. الإطار التحليلي

خضعت النتائج لتحليل موضوعي واستنتاجات مستمدة من أدبيات بناء الدولة. ويأتي هذا التوجه ليتخذ من مدة عمل الصومال في مجلس الأمن مقياساً لقدرة الدولة على ممارسة سيادتها بينما تمر بمخاض إعادة البناء المؤسسية.

٣,٣. نطاق الدراسة وعوائقها

تعذر التواصل مع المسؤولين الحاليين في مقديشو والبعثة الدائمة، وهو ما يعد في حد ذاته مؤشراً على تحديات الشفافية والمؤسسية التي تمثل صلب هذا التقرير. وعليه، اعتمدت النتائج على تقاطع البيانات بين الوثائق العامة والمقابلات مع مسؤولين سابقين مطلعين.

٤. فترة الصومال الأولى في مجلس الأمن (١٩٧١-١٩٧٢): معيار للكفاءة المهدورة

لم تكن هذه أول مرة يرأس فيها الصومال مجلس الأمن الدولي. فمنذ عام ١٩٧١ إلى ١٩٧٢، أي بعد عقد من الاستقلال، شغلت جمهورية الصومال الديمقراطية مقعداً منتخباً. وجاءت تلك الفترة خلال مرحلة من بناء الدولة المركزية، حيث كانت الحكومة في مقديشو تتمتع بسلطة وطنية واضحة على السياسة الخارجية. قاد السلك الدبلوماسي وزير الخارجية عمر عرته غالب، بينما ترأس البعثة الدائمة في نيويورك السفير عبد الرحيم عابي فارح.³ وهو دبلوماسي محترف يتمتع بخبرة سابقة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية. وقد دعم هذا الهيكل مشاركة دولية متماسكة.

يُظهر السجل التاريخي، ولا سيما من أرشيفات الأمم المتحدة، أن الدولة كانت مشاركاً فاعلاً وجوهرياً.⁴ وقد أرست كلمة السفير فارح الافتتاحية نهجاً قائماً على المبادئ: «بينما تُوجّه طاقات حكومتنا وشعبنا في المقام الأول نحو بناء الأمة، فإننا ندرك تماماً أننا جزء من مجتمع دولي... مهمتنا هنا هي العمل من أجل العدالة والسلام والمساواة للجميع».⁵

٥. التحركات والأنشطة الدبلوماسية

اتسمت الأنشطة الدبلوماسية للصومال خلال دورة ١٩٧١-١٩٧٢ بأهمّات ثابتة:

- أجنادت التحرر الأفريقي في روديسيا الجنوبية (زيمبابوي) وناميبيا وجنوب أفريقيا بنظام الفصل العنصري، شاركت الصومال في رعاية وصياغة القرارات، وصوتت باستمرار مع موقف منظمة الوحدة الأفريقية، وفي حالة روديسيا الجنوبية، شهدت استخدام المملكة المتحدة لحق النقض (الفيتو) ضد قرار شاركت في اقتراحه.
- القضايا العالمية الأوسع، دعمت الصومال القرار الذي يعترف بجمهورية الصين الشعبية، وصاغت مواقف بشأن الشرق الأوسط، وشاركت في النقاشات حول نزع السلاح والحرب الهندية الباكستانية.

3. https://www.youtube.com/watch?v=y1qjNkKfQ-Y&ab_channel=NomadsandNations

4. United Nations Security Council, Verbatim Record of the 1616th Meeting, S/PV.1616 (December 28, 1971), 4.

5. Ibid

- محطة تاريخية: يمثل اجتماع مجلس الأمن في أديس أبابا في يناير ١٩٧٢ أحد الإنجازات اللوجستية والدبلوماسية البارزة في دور الصومال؛ وهي أول جلسة للمجلس في أفريقيا. حيث ساعد المسؤولون الصوماليون في تنظيم الاجتماع واستغلوا المنصة لربط الاستقلال السياسي بالسيادة الاقتصادية.⁶

١,٥ البصمة المؤسسية

تكشف آليات هذا التفاعل عن قدرة تشغيلية محددة. وقد أظهرت البعثة القدرة على:

- صياغة نصوص القرارات والتفاوض بشأنها.
- الحفاظ على مواقف تصويت ثابتة عبر جدول أعمال واسع.
- المشاركة في الدعم اللوجستي متعدد الأطراف رفيع المستوى.
- صياغة سياسة خارجية تمزج بين المصلحة الوطنية والتضامن الأوسع نطاقاً في مرحلة ما بعد الاستعمار وعموم أفريقيا.

٢,٥ سياق الولاية الحالية

يُقدّم هذا المثال التاريخي مرجعاً ملموساً، إذ يُوضّح نوع الآلية الدبلوماسية، والكوادر المهنية، والتنسيق الاستراتيجي، والدعم البيروقراطي الذي يُسهّل المشاركة الكاملة في أعمال المجلس. ومع انتقال التحليل الآن إلى ولاية الصومال الحالية، يُشكّل هذا التاريخ خلفية واقعية يُمكن من خلالها دراسة سياق وتحديات واستراتيجيات فترة ٢٠٢٥-٢٠٢٦. وتستكشف الأقسام التالية كيف تعود الدولة إلى هذا المجال، ليس من موقع سلطة راسخة، بل كجزء من مشروع لإعادة بناء القدرات التي تجلّت في الفترة السابقة.

٦. الصومال في ولايته الثانية (٢٠٢٥-٢٠٢٦): عودة قوامها التعافي لا القوة

يتحكم إطار «إعادة الإعمار» في طبيعة تحركات الصومال داخل مجلس الأمن، مما يخلق مفارقة واضحة: حيث تمارس الدولة سيادتها خارجياً في حين لا تزال مؤسساتها السيادية قيد الترميم داخلياً. إن هذا التوازن بين التمثيل الدولي والتمكين الداخلي هو المحرك الأساسي لهذه الفترة.

يسلط هذا القسم الضوء على قدرات أجهزة الدولة وتحدياتها، لبحث كيفية تحويل الظهور الدبلوماسي الجديد إلى تأثير حقيقي دائم. ويبدأ البحث من جوهر نظام الحكم وصولاً إلى الساحة الدولية، موضحاً الرابط بين قوة المؤسسات ونجاح العمل الدبلوماسي

١,٦ ممارسة السيادة بالتزامن مع بناء الدولة

تتسم المرحلة الحالية للصومال بمفارقة جوهرية: إذ يتعين عليه إظهار سلطته السيادية على أقوى مسرح عالمي، وذلك باستخدام جهاز دولة لا يزال في حد ذاته مشروعاً غير مكتمل. هذا هو الاختبار الأسمى لعملية «البناء أثناء ممارسة السيادة».

لقد أعادت الانتخابات للصومال حضورها،⁷ ولكن في بيئة مجلس الأمن الدولي ذات الرهانات العالية والإيقاع السريع، لا يعني الحضور بالضرورة القدرة. فقد دخلت الصومال المجلس دون المزايا الأساسية التي يتمتع بها الأعضاء الآخرون، حيث تفتقر إلى بيروقراطية السياسة الخارجية الممولة وهيكلي استراتيجي متماسك لصنع القرار.

لذلك، ومع أن وجود الصومال في مجلس الأمن يعد في حد ذاته إنجازاً هاماً وعلامة قوية على التعافي الوطني، فإنه يعمل أيضاً كمنصة لا غنى عنها لصياغة القدرات المؤسسية اللازمة لإدارة شؤون الدولة بشكل مستدام. وتتناول الأقسام التالية ملامح هذه المفارقة عبر مفاصل الجهاز الحكومي.

6. "U.N. Security Council Meets in Addis Ababa" <https://www.nytimes.com/1972/01/28/archives/un-security-council-meets-in-addis-ababa-today-to-discuss-the.html>.

7. "Somalia joins UN Security Council after more than 50 years," Voice of America, June 6, 2024, <https://www.voanews.com/a/somalia-joins-un-security-council-after-more-than-50-years-/7646503.html>

٢,٦ الحكم القائم على الأشخاص لا على الإجراءات المؤسسية

تُعدُّ الوزارات في جميع مفاصل الحكومة الصومالية «مشاريع قيد الإنجاز»، إذ لا تزال الهيكلية الأساسية للحكومة الحديثة تحت الإنشاء. وقد أدى ذلك إلى نشوء فراغ ترتبت عليه نتيجة بالغة الخطورة، وهي: أن الأداء أصبح يعتمد بشكل كبير على المبادرات والكفاءات الفردية بدلاً من الأنظمة المؤسسية. فبينما يمكن إحراز تقدم سريع عند تعيين وزير ماهر، يترك هذا الوضع الحكومة عرضة لما يسمى «الاضطراب القيادي». وتؤدي التعديلات الوزارية المتكررة - كما حدث في نقل أحمد معلم فقي من الخارجية إلى الدفاع واستبداله بعبد السلام عبيدي علي في أبريل ٢٠٢٥ - إلى إعادة ضبط الأولويات وضياع الخبرات المكتسبة بصعوبة.⁸ وبشكل أعم، تعاقب على وزارة الخارجية ثلاثة وزراء في السنوات الأربع الماضية تحت رئاسة حسن شيخ محمود، وخمسة وزراء خلال خمس سنوات في عهد الرئيس محمد فرماجو؛ وهي أنماط تعكس اضطراباً قيادياً مزمنًا واستمرارية محدودة للسياسات. وفي سياق عضوية مجلس الأمن الدولي لمدة عامين، يمثل هذا الافتقار إلى الاستمرارية عبئاً استراتيجياً كبيراً.

٣,٦ وزارة الخارجية في مرحلة انتقالية

تجسد وزارة الخارجية بوضوح حالة التوتر بين التقدم والقيود. وتجمع المقابلات التي أُجريت مع مسؤولين حاليين وسابقين على تشخيص واحد: تفتقر الوزارة إلى «بنية مؤسسية» راسخة. فبدلاً من وجود تسلسل قيادي واضح ومقنن، تعمل الوزارة من خلال هياكل مرتجلة، حيث لم يتم تطوير الإجراءات الرسمية أو مأسستها بشكل كافٍ بعد. ويفرض هذا الوضع الاعتماد على الشبكات الشخصية والحلول المؤقتة، مما يخلق بيئة تفتقر للمأسسة، وتولد تكاليف غامضة وتفتح الباب أمام الضغوط الخارجية.⁹

وفي هذا السياق، سلط المشاركون في المقابلات الضوء على الضغوط السياسية المستمرة في التعيينات الدبلوماسية، بما في ذلك طلبات كبار المسؤولين التي غالباً ما تتجاوز العمليات القائمة على الكفاءة. وأشار بعض المستجيبين إلى أن الأطر القانونية القائمة، مثل قانون الخدمة الخارجية، قد استُخدمت في بعض الأحيان لمقاومة التعيينات غير المؤهلة، رغم أن تطبيقها لا يزال غير متسق. كما أثّرت مخاوف بشأن إساءة استخدام الامتيازات الدبلوماسية، حيث تشير التقديرات إلى وجود عدد كبير من الجوازات الدبلوماسية قيد التداول بما يتجاوز الاحتياجات المؤسسية الرسمية، وهو ما يعد مؤشراً على كيفية تقويض المحسوبة لنزاهة النظام.¹⁰

وتؤدي الحوافز السلبية الناتجة عن معادلة تقاسم السلطة (٤,٥) في الصومال إلى تفاقم هذه المشكلات؛ حيث يتم اختيار الدبلوماسيين، بمن فيهم السفراء، غالباً من منظور تقاسم السلطة وعبر صفقات بين الأطراف السياسية الفاعلة. والنتيجة هي سلك دبلوماسي متضخم ولكنه يفتقر تقنياً للمؤهلات، نظراً لتعيين سياسيين يفتقرون في الغالب إلى التدريب الدبلوماسي وإتقان اللغات. ورغم وجود علامات إيجابية - مثل دخول دبلوماسيين جدد أصغر سناً عبر المنح الدراسية واستقرار وظائف الموارد البشرية الأساسية - إلا أنها تظل تحسينات ناشئة لم تشكل بعد نظاماً مستداماً قائماً على القواعد. ولا يزال الانتقال من منظمة قائمة على الشخصية إلى مؤسسة فاعلة غير مكتمل.¹¹

٤,٦ التباين في البعثات الخارجية

تُعدُّ السفارات الصومالية في الخارج امتدادات غير متكافئة لهذا النظام الناشئ، حيث يتسم أدائها بالتفاوت الشديد. فبينما تعمل بعض البعثات بشكل جيد نسبياً، تعاني مجموعة كبيرة منها من ضعف الموارد ونقص مزمّن في الكوادر، أو يقودها أفراد يفتقرون للخبرة الدبلوماسية الفعلية؛ بل إن بعضها يواجه صعوبة في أداء المهام القنصلية الأساسية.¹² إن غياب نظام قائم على الكفاءة وتأثير المحاصصة القبلية يؤديان إلى تعيينات تُقدم التوازن السياسي على الكفاءة المهنية. ورغم أن التدريب في تزايد، إلا أنه يظل متقطعاً، وغير منسق إلى حد كبير، وغالباً ما يكون منفصلاً عن مسار وظيفي مهيكّل.¹³ وإلى أن يتم تأسيس كادر سلك دبلوماسي محترف، ستظل الدبلوماسية العالمية للصومال رهينة الحظ لا التخطيط.

٥,٦ البعثة الدائمة في نيويورك

تأتي البعثة الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك لتجسد التباين الصارخ بين التوقعات العالية والإمكانات المتاحة، حيث تعمل تحت مجهر الرقابة الدولية المكثف. ورغم ما تحظى به البعثة من إشادة مستمرة بـ «دبلوماسيتها المجتهدين وذوي الخبرة»، إلا أن أداءهم يظل مكبلاً بسبب النقص الحاد في الموارد والقدرات المتخصصة (كالقانونيين والاقتصاديين).¹⁴

8. "Somalia's prime minister appoints new defence minister in reshuffle" Reuters, April 27, 2025, <https://www.reuters.com/world/africa/somalias-prime-minister-appoints-new-defence-minister-reshuffle-2025-04-27/>.

9. Author interviews with current and former MFA officials, March–July 2025 (INT-01, INT-02, INT-03).

10. Interview with former Minister of Foreign Affairs, May 2025 (INT-03).

11. Interview with former Minister of Foreign Affairs, May 2025 (INT-02).

12. Interview with MFA official, June 2025 (INT-03).

13. Ibid.

14. Interview with former Minister of Foreign Affairs, April 2025 (INT-02).

إن تحديات البعثة بنيوية وعميقة؛ فهي تعمل بفريق أساسي محدود للغاية، وتعتمد غالباً على عدد قليل من الموظفين الدائمين مدعومين بمستشارين مؤقتين. هذا النقص العددي يفاقم نقاط الضعف المتأصلة في هيكل مجلس الأمن، إن عجز البعثة عن تغطية المشاورات غير الرسمية المتزامنة، التي تُساهم فيها الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن والجهات المسؤولة عن صياغة القرارات، يُفوت عليها فرصاً بالغة الأهمية، ويجعل وجودها العمليّ مجرد رد فعل. فخلال المفاوضات حول قضايا موضوعية كالأمن البحري أو أنظمة العقوبات “وهي ملفات ذات صلة مباشرة بالسيادة الصومالية” لا تستطيع البعثة، التي تفتقر إلى ولاية واضحة أو القدرة على الصياغة، القيام بأكثر من مراجعة النصوص التي صاغها آخرون، مما يُفقد زمام المبادرة لصالح قوى ذات أجندات إقليمية متنافسة.¹⁵

. يكشف ذلك عن إشكالية أعمق: فالاستقلالية العملية للبعثة لا تبدو خياراً مؤسسياً منظماً، بقدر ما هي نتيجة مباشرة لغياب التوجيه المركزي المنتظم من مقديشو.

وتفيد المقابلات التي أُجريت مع عدد من المعنيين بأن البعثة، في ظل غياب مسار مؤسسي واضح لتلقي التعليمات والتكليفات من مقديشو، كثيراً ما تجد نفسها مضطرة إلى اتخاذ قرارات فورية وفق إيقاع المشاورات غير الرسمية. وقد خلص أحد المسؤولين إلى أن البعثة تعمل بدرجة عالية من الاستقلالية عن الوزارة، وبأدنى قدر من التوجيه الاستراتيجي أو الرقابة.

وتنعكس الآثار البنوية للتعينات ذات الطابع السياسي في الداخل على أداء البعثة بوضوح؛ إذ كثيراً ما يجري إسناد بعثة نيويورك أو تعزيزها بشخصيات مُعينة سياسياً ذات خبرة محدودة في العمل متعدد الأطراف، الأمر الذي يضيف أعباءً جديدة إلى النواة المهنية الصغيرة داخل البعثة، ويزيد من احتمالات تبدل الكوادر وفقدان الاستمرارية المؤسسية. ومع ذلك، تُحسب للبعثة قدرتها على اكتساب معرفة إجرائية سريعة بآليات العمل، والتعلم عبر الممارسة بوتيرة لافتة.¹⁶

٦.٦ نقاش مؤطر بأهداف بناء الدولة

إن أي نقاش حول ولاية الصومال في مجلس الأمن لا بد أن ينطلق من واقعين سياقيين؛ أولهما أن الدولة تشارك في أقوى هيئة تابعة للأمم المتحدة وهي في طور التعافي الفعلي من عقود من الانهيار المؤسسي، لذا فإن مجرد وجودها العمليّ المستمر يُعد في حد ذاته إنجازاً كبيراً. وثانيهما أن التقييم الدقيق مقيد بطبيعته بمحدودية الشفافية في جهازها الدبلوماسي. ولا يبدو هذا الغموض استراتيجي متعمدة بقدر ما هو انعكاس لمرحلة الدولة الانتقالية، حيث يتجاوز التواصل الارتجالي غالباً التقارير الرسمية، وحيث لا تزال العمليات المؤسسية لصياغة ونشر المواقف السياسية قيد التطوير.

وبناءً على هذا السياق، يجب أن يقيس التحليل البناء التقدم المحرز مقابل الغرض الأساسي لهذه الولاية: ألا وهو العمل كأداة لإعادة الإعمار الوطني. ويمكن فحص الانخراط الصومالي من خلال أربعة أهداف متسلسلة، يمثل كل منها مرحلة في إعادة بناء القدرات الدبلوماسية: الحضور (الظهور)، العملية (التنسيق)، الفاعلية (التأثير)، والسيادة (النتائج الملموسة). والملاحظة الجوهرية هنا هي أن ضعف التطور المؤسسي قد حصر أداء الصومال -حتى الآن- في المرحلة التأسيسية الأولى بشكل كبير.

١.٦.٦ بين طموح الظهور وعوائق المؤسسة

لقد نجحت الصومال، على نحو لا لبس فيه، في تثبيت حضورها داخل مجلس الأمن. فانتقالها من موقع الدولة التي طالما كانت موضوعاً متكرراً لمداوالات المجلس، إلى موقع العضو المصوت فيه، يمثل إنجازاً سياسياً بالغ الدلالة، إذ يرمز مع كل بيان تدلي به إلى استعادة الدولة لمكانتها وحضورها السيادي. لكن هذا الحضور اللافت يبدو معزولاً عن سياق داخلي مُمأسس. إن الاعتماد على آليات التعيين المسيسة يجسد نظاماً لا تزال ممارسة السيادة فيه على الساحة العالمية غير مدعومة بالكامل بدولة تتسم بالمبادئ المؤسسية وتقوم على أساس الجدارة. إن الفجوة بين الحضور الخارجي وغياب المؤسسة الداخلية توحى بأن المكتسب الأساسي حالياً هو “الظهور لغرض إعادة التأهيل”، وهو ما لم يتحول بعد إلى بناء مؤسسي راسخ.

15. Ibid

16. Interview with MFA official, June 2025 (INT-03).

٢,٦,٦ بناء العلاقات في ظل غياب الاستراتيجية

يمنح المجلس فضاءً منقطع النظير للتفاعل الدبلوماسي المحتوم، وقد تمكنت البعثة الصومالية من نسج شبكة اتصالات عريضة أثبتت بها حضوراً أولياً. بيد أن المعضلة تكمن في التحوّل إلى "المسار الإستراتيجي"، حيث يؤدي التحلل من المركزية وغياب العقيدة الإستراتيجية الموجهة من العاصمة إلى عرقلة بلورة خطة تحرك منسقة. وعليه، تبدو العلاقات وكأنها تُنمى بمبادرات فردية من الدبلوماسيين بدلاً من توظيفها سيادياً لخدمة أجندة مرسومة. وعليه؛ فإن هذا النسق يعكس وجود فرصة جوهريّة للاندماج العميق في المنظومات متعددة الأطراف لا تزال متعثرة، ومقيدة بين التواصل السلبي وبناء الشراكات الفاعلة.

٣,٦,٦ مسار تعلم ارتجالي

يعمل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة كأكاديمية دبلوماسية رفيعة المستوى، حيث يكتسب الدبلوماسيون الصوماليون الخبرة من خلال التواجد غير الرسمي؛ ومع ذلك، يبقى هذا التدريب غير منظم إلى حد كبير. فبينما يحدث التعلم أثناء العمل، هناك غياب واضح لآلية حكومية رسمية لتحويل هذه الفترة إلى برنامج وطني لبناء القدرات. ونتيجة لذلك، تبقى الخبرات محصورة داخل فريق نيويورك. وفي نهاية المطاف، يمثل غياب نظام لنقل المعرفة إلى مقديشو فرصة ضائعة لتحويل هذا التعيين المرموق إلى استثمار استراتيجي طويل الأجل.

٤,٦,٦ العلاقة بين السيادة والتبعية

يتجلى التوتر بين الحضور والحاجة إلى العملية والفاعلية بوضوح في سياق السعي وراء المصالح الوطنية الجوهريّة. فبينما يُعدّ مكافحة الإرهاب موضوعاً متكرراً، يُمثّل الدفاع عن السلامة الإقليمية حالةً أكثر تعقيداً. ويبدو التفاعل مع القضايا التي تمسّ جوهر السيادة رد فعلٍ، كما في الاستجابة لأحداثٍ مثل مذكرة التفاهم بين إثيوبيا وأرض الصومال، بدلاً من أن يكون مُوجَّهًا باستراتيجية استباقية شاملة للاستفادة الكاملة من أدوات المجلس. ويتفاقم هذا الموقف التفاعلي بفعل عاملٍ هيكلي: اعتماد الصومال المالي والأمني العميق على الشركاء الدوليين. ويُشكّل هذا الاعتماد قيداً واضحاً، يُؤثّر على سلوك التصويت في القضايا غير الجوهريّة، ويُعقّد صياغة خط دبلوماسي مستقل. والنمط الملحوظ ليس نمطاً للمبدأ مقابل البراغماتية، بل نمطاً للفاعلية المُقيدة بالواقع الهيكلي، مما يجعل الانتقال من الحضور الرمزي إلى نتائج سيادية مؤثرة أمراً بالغ الصعوبة.

٧,٦ تحقيق الحضور البارز مع تطوير الكفاءة العملية

تُظهر البيانات المتوفرة بأن الصومال استثمر وجوده في المجلس بنجاح لإثبات عودته إلى الساحة السياسية، منجزاً بذلك خطوة "التواجد" الأساسية. ولكن عند تقييم هذا التقدم مقابل الغاية الأشمل - وهي جعل هذا المقعد ركيزةً لإعادة بناء الدولة - نجد أن النتائج مقيدة بضعف الهياكل الداخلية. كما أن افتقار البعثة إلى آليات استراتيجية واضحة للتنسيق والتوظيف والتدريب ورسم السياسات الاستباقية قد أعاق قدرتها على الاستفادة القصوى من مكانتها.

٧. قيود وأدوات التأثير لدى دولة في طور التعافي

لا ترتبط قدرة الصومال على توظيف مقعده في مجلس الأمن بمؤسساته الوطنية فحسب، وإنما ترتفع كذلك بالسياق الخارجي المحيط به والذي يطرح جملة من التحديات والاعتبارات المتداخلة، مثل التوازنات السياسية الداخلية والتعقيدات الدبلوماسية الإقليمية، فضلاً عن حالة الاستقطاب في المنظومة الدولية، مما يحدد المسار العملي لمشاركته. وبناءً على ذلك، يقتضي التعامل مع هذا الواقع إجراء تقييم واقعي لهذه المعطيات بوصفها معطيات بنوية ثابتة يتحتم تطوير استراتيجية واقعية ضمن حدودها.

١,٧ الديناميات الداخلية: التوفيق بين إعادة البناء الداخلية والتمثيل الخارجي

يؤثر مشروع إعادة الإعمار الوطني غير المكتمل بشكل مباشر على تماسك وقوة صوت الصومال الخارجي. وتزامن فترة عمل المجلس مع تحديات داخلية مستمرة قد تؤثر على الفعالية الدبلوماسية.

- التشرذم السياسي: قد تؤدي العلاقة المتغيرة بين الحكومة الفيدرالية والولايات، في بعض الأحيان، إلى غموض في صياغة السياسات. ويمكن أن تُعقد النزاعات حول الحوكمة والموارد الجهود المبذولة لتحديد موقف وطني موحد، مما قد يؤدي إلى تأخير أو تضارب في التعليمات الموجهة إلى البعثة الدائمة في نيويورك. ويهدد هذا الوضع بإظهار موقف دبلوماسي مُشتت أمام الشركاء الدوليين.
- الضرورة الأمنية القصوى: يستحوذ التهديد المستمر من حركة الشباب بالضرورة على جزء كبير من اهتمام الحكومة الاستراتيجية وقدرتها الإدارية. وقد يُقيد التركيز الأساسي على الأمن والاستقرار النطاق المتاح للتخطيط الاستباقي طويل الأجل، وهو أمر مثالي لدبلوماسية المجلس المؤثرة. وفي الواقع، تُمثل البعثة دولة تُركز حوكمتها اليومية بشكل كبير على إدارة الأزمات.
- الاقتصاد السياسي الانتقالي: يمتد التطور المستمر للخدمة المدنية القائمة على الجدارة ليشمل جهاز الشؤون الخارجية. وكما ذكر سابقاً، لا تزال تسييس التعيينات يُمثل تحدياً أمام الارتقاء بالكفاءة المهنية. قد تُعيق هذه البيئة تطوير جهاز خارجي متماسك يقوده الخبراء، مما يُصعب بناء التحالفات الدائمة القائمة على الثقة، والتي تُعد ضرورية لتأثير أي دولة عضو في مجموعة العشرة الكبار.
- باختصار، يُعقد السياق المحلي إرساء العمليات الداخلية الفعالة اللازمة للانتقال من مجرد التواجد إلى فاعلية مستدامة في المجلس.

٢,٧ الدبلوماسية الإقليمية: السيادة كأولوية أساسية لمجلس الأمن

- تتبع التحديات الدبلوماسية الأكثر إلحاحاً التي تواجه الصومال من بيئتها الإقليمية، حيث تتعرض سيادتها لضغوط متعددة ومتداخلة. ونتيجة لذلك، تُصبح السلامة الإقليمية في مجلس الأمن، خلال فترة ولايته، محوراً دبلوماسياً رئيسياً لا مجرد أولوية سياسية.
- سابقة تاريخية: الاعتراف الرسمي كتصعيد
- يمثل قرار إسرائيل في ديسمبر ٢٠٢٥ بالاعتراف بالإدارة الصومالية الانفصالية كدولة مستقلة تحدياً من نوع مختلف. فعلى عكس التدخل الإقليمي الذي يتم عبر وكلاء أو ترتيبات غير رسمية، يُعد الاعتراف الرسمي من قبل دولة عضو في الأمم المتحدة محاولة لتحويل مطالبة كيان دون الدولة إلى حقيقة قانونية دولية. ولا تكمن الأهمية في إسرائيل نفسها بقدر ما تكمن في السابقة التي يسعى هذا الاعتراف إلى ترسيخها. بالنسبة للصومال، يتحول هذا مجلس الأمن من منبر للدبلوماسية العامة إلى درع إجرائي ضروري، ومنصة حيوية لحماية السيادة عبر التوثيق الرسمي والممارسات القانونية المتتابة.¹⁷
- الإمارات وسياسة «المسارات الموازية»
- تعتمد الإمارات استراتيجية إقليمية تركز على التواصل الممنهج مع الجهات الفاعلة محلياً بعيداً عن السلطات المركزية. وفي الصومال، أدى دعمها لإدارة «صوماليلاند» وبعض الولايات الفيدرالية إلى تكريس سلطات موازية قوضت جهود بناء الدولة. ويتماشى هذا الدور مع النهج الإماراتي في اليمن والسودان وليبيا، حيث يطيل الدعم الخارجي للانقسام أمد الأزمات على حساب المصالح الاستراتيجية. ويضع هذا الواقع الصومال أمام معضلة هيكلية مزمنة: وهي تكريس التعامل مع الأطراف المحلية كأنها دول مستقلة، مما يضعف مفهوم السيادة الوطنية.¹⁸
- مساعي إثيوبيا للحصول على منفذ بحري
- يُعد تأمين منفذ بحري هدفاً استراتيجياً راسخاً في العقيدة السياسية الإثيوبية، إلا أن مذكرة التفاهم المبرمة مع «أرض الصومال» في يناير ٢٠٢٤ قد جسدت هذا الطموح في صورة تحدٍ سافر لسيادة الدولة الصومالية ووحدة أراضيها. وحيث إن لأديس أبابا تاريخاً من التدخلات السياسية والعسكرية في الشأن الصومالي، فإن هذا الاتفاق ينطوي على تهديد وجودي ذي تداعيات رمزية وميدانية خطيرة. ونتيجة لذلك، بات لزاماً على الصومال التحرك في مسار دبلوماسي حاسم؛ لضمان أن تُؤكّد جميع المحافل الدولية، بما فيها مجلس الأمن الدولي، على حرمة حدودها القانونية، ورفع التكلفة السياسية لأي دولة تُحاول تقويضها.¹⁹

17. "Israel becomes first country to recognise Somaliland." Al Jazeera. December 26, 2025. <https://www.aljazeera.com/news/2025/12/26/israel-becomes-first-country-to-recognise-somaliland>. (Accessed January 18, 2026)

18. Andreas Krieg, "How Abu Dhabi Built an Axis of Secessionists across the Region," Middle East Eye, March 28, 2025, last updated November 2024. <https://www.middleeasteye.net/big-story/abu-dhabi-built-axis-secessionists-across-region-how>. (accessed December 15, 2024).

19. Afyare Elmi and Yusuf Hassan, "The Coming War between Ethiopia and Somalia," The New York Times, August 26, 2024, <https://www.nytimes.com/2024/08/26/opinion/ethiopia-somalia-conflict.html>.

- النزاع البحري مع كينيا
- بالرغم من حسم محكمة العدل الدولية النزاع لصالح الصومال بحكم ملزم عام ٢٠٢١، لا يزال تشبث نيروبي بادعاءاتها البحرية يبغي فتيل الأزمة الدبلوماسية مشتعلًا. وعلاوة على ذلك، يساهم الانخراط السياسي والأمني الكيني في «جوبالاند» في تعقيد المشهد، مثلاً بذلك توترت حدودية وإدارية. ومن وجهة نظر الصومال، تحتم هذه المعطيات استنفاراً دبلوماسياً دائباً للدفاع عن مكاسبها القانونية وصداً أي محاولات لفرض سياسة الأمر الواقع التي قد تقوض السيادة الوطنية.²⁰
- إن هذه التفاعلات الإقليمية مجتمعةً تجعل من قضية السيادة العنوان الأبرز لولاية الصومال الممتدة بين ٢٠٢٥ و ٢٠٢٧. فالمعيار الحقيقي للنجاح هنا لا يكمن في ابتكار مبادرات جديدة، بل في الثبات على موقف يحفظ وحدة الأراضي ويضمن تسجيل ومجابهة كل التجاوزات الدبلوماسية والسياسية والعسكرية عبر القنوات الدولية.

٣,٧ الساحة الدولية: التعامل مع اختلال التوازن والاستقطاب

- على الصعيد العالمي، يتحرك الصومال ضمن واقعين نظاميين متداخلين: علاقاته الهيكلية مع الشركاء الدوليين، ومجلس أمنٍ غالباً ما تعرقل فاعليته انقسامات القوى الكبرى.
- ديناميكيات الشراكة: تتلقى الحكومة الصومالية وقطاعها الأمني دعماً جوهرياً من الشركاء الدوليين، مما يخلق علاقة تنسم بعدم تكافؤ متأصل. ورغم أن هذا الدعم حيوي للاستقرار، إلا أنه يضيف تعقيدات على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية؛ إذ قد يفرض مواثمة المواقف تجاه قضايا غير جوهريّة للحفاظ على التوافق مع المانحين الرئيسيين. ويعد هذا الواقع الهيكلية شرطاً يقيد هامش الدبلوماسية الصومالية.²¹
- مجلس مستقطب: أدت الانقسامات العميقة بين الدول دائمة العضوية الخمس حول قضايا مثل أوكرانيا وفلسطين إلى تقليص قدرة المجلس على العمل الجماعي. ويمثل هذا الاستقطاب تعقيداً استراتيجياً لدولة مثل الصومال؛ فهو يضعف المؤسسة التي يوفر نظامها القائم على القواعد ملاذاً لمواجهة التحديات الإقليمية. علاوة على ذلك، يفرض ذلك مناورة دقيقة بين الكتل المتنافسة، مما يتطلب حسابات براغماتية بهامش خطأ ضئيل. إن هذه البيئة العالمية تحتم تبني نهج «الواقعية البراغماتية». لذا، فإن التوجه الصومالي -الذي يتسم بالضرورة بكونه إجرائياً وقائماً على المصالح - يسعى لاقتناص فرص محددة ضمن نظام مقيد.

٤,٧ توصيات: الانتقال من التشخيص إلى فن إدارة الدولة

يجب على الصومال تفعيل استراتيجية دقيقة في سنته الأخيرة لترجمة مقعده في مجلس الأمن إلى نفوذ دبلوماسي حقيقي، وتُعطي المقترحات التالية الأولوية للتدخلات السريعة ذات الأثر الكبير التي تُعزز الحد الأدنى من القدرات اللازمة، وتدافع عن المصالح السيادية الأساسية، وتُشكل تحالفات جوهريّة في ظل قيود انتهاء الولاية والواقع السياسي.

٥,٧ إضفاء الطابع المهني على السلك الدبلوماسي: بناء حضور مهني

ينبغي على الحكومة الفيدرالية إعطاء الأولوية لبناء كادر دبلوماسي ماهر وذو مصداقية قادر على تعزيز المصالح الاستراتيجية للصومال في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للانتقال من التفاعل القائم على الاستجابة إلى الدبلوماسية الاستباقية.

١,٥,٧ ترسيخ المهنية في التعيينات الكبرى وفقاً لقانون الخدمة الخارجية

تقتضي الضرورة معاملة التعيينات ببعثة الصومال الدائمة في نيويورك كمهام مهنية عليا تخضع لمعايير استحقاق واضحة؛ مع التشديد على الخبرات ذات الصلة، والأداء المثبت، والالتزام بمعايير الخدمة الخارجية.

20. International Court of Justice, "Maritime Delimitation in the Indian Ocean (Somalia v. Kenya)," Case No. 161. <https://www.icj-cij.org/case/161>. (Accessed December 15, 2024)

يؤكد المنخرطون في السياسات أن مواقف الصومال الخارجية في الأمم المتحدة يخضع لقيود شديدة جراء الاعتماد على الشركاء الخارجيين، خاصة واشنطن، رغم من غياب وثائق رسمية تشرح هذه الدينامية، ويجسد ذلك مأزقاً هيكلياً.²¹ قدماً للدول الأفريقية الأعضاء (غير الدائمين) في مجلس الأمن؛ فالنتيجة الاقتصادية والحاجة للمساعدات الأمنية، إلى جانب ضعف المؤسسات، تفرض عائقاً يعرقل اتخاذ قرارات سيادية مستقلة.

وبما أن نظام التعيينات الراهن المتسم بالعشوائية والاعتبارات السياسية يحدّ من كفاءة الصومال في التأثير على نقاشات المجلس؛ فإن التحول نحو نموذج قائم على الجدارة لترسيخ الاتساق والاحترافية والخبرة التراكمية سمات ضرورية ولا غنى عنها لإدارة المفاوضات الشائكة وتوجيه نتائج المجلس.

خطوات التنفيذ:

- اعتماد معايير شفافة وتنافسية لشغل الوظائف الدبلوماسية الأساسية في نيويورك.
- تفعيل نظام تدوير لتمكين صغار الدبلوماسيين من ممارسة العمل في المجلس كتمهيد ضروري للقيادة.
- تأسيس برنامج تدريبي دائم في مجالات التفاوض وبرتوكولات مجلس الأمن والقانون الدولي، بما يتناسب مع احتياجات الكوادر الصومالية.

٢,٥,٧ ضم مستشارين متخصصين في المواضيع والاستراتيجيات

يتعين على البعثة دمج خبراء استشاريين لفترات وجيزة (6-9 أشهر) في مجالات القانون الدولي والعقوبات وآليات عمل مجلس الأمن، بالإضافة إلى تحليل الصراعات والدبلوماسية. تهدف هذه الخطوة إلى تمكين طاقم البعثة وتقديم المشورة الفنية بشأن القرارات الأممية، بما يضمن رفع الكفاءة التحليلية مع الحفاظ على استقرار سير العمل.

خطوات التنفيذ:

- إعداد قائمة بالخبراء الوطنيين وخبراء المغتربين المعتمدين الجاهزين للانتشار السريع لدعم البعثة
- عقد شراكات مع مراكز الفكر والمؤسسات الأكاديمية لتوفير الدعم الفني اللازم.
- الاستفادة من نظام الإعارة من الوزارات الصومالية (الخارجية، والعدل، والتخطيط، والمالية) لربط الخبرات السياسية المحلية بجهود كسب التأييد في المحافل متعددة الأطراف.

٦,٧ تعزيز التنسيق: إنشاء نواة موحدة بقيادة الخبراء

إن تعزيز التنسيق الاستراتيجي بين مقديشو والبعثة الدائمة في نيويورك ضروري لضمان التناسق في التعامل مع مجلس الأمن بسرعة وفعالية.

١,٦,٧ إنشاء «فريق للتنسيق بين الصومال ومجلس الأمن الدولي»

يتطلب ذلك تشكيل فريق عمل مشترك رفيع المستوى، برئاسة وزارة الخارجية، ويضم ممثلين عن الوزارات الرئيسية، والبرلمان الفيدرالي، ونخبة من خبراء السياسات. وتتمثل مهام هذه الهيئة في:

- توحيد وصياغة المواقف السياسية عبر مختلف قطاعات الحكومة.
 - إعداد وثائق الإحاطات والإرشادات السياسية اللازمة للبعثة.
 - تنسيق المساهمات الوطنية في صياغة القرارات والبيانات وعمليات التصويت.
- وسيعمل هذا الفريق كحلقة وصل للتنسيق السريع، بما يضمن انسجام الخطاب الصادر من مقديشو مع مستجدات الأحداث في نيويورك لحظة بلحظة.

٢,٦,٧ بناء قاعدة بيانات معرفية وشبكة شركاء

إنشاء منصة معرفية رقمية بإدارة مشتركة بين وزارة الخارجية والبعثة الدائمة، تهدف إلى أرشفة مواقف الصومال وخبراته التفاوضية وتحليل قضايا مجلس الأمن (كإصلاح حفظ السلام، ونظم العقوبات المرنة، والأمن البحري).

خطوات التنفيذ:

- توفير مخزن رقمي آمن متاح للسفارات والوزارات الصومالية.
- تأسيس شراكات رسمية مع بعثات المجموعتين الأفريقية والعربية لتقوية التنسيق المشترك.
- إطلاق «أسبوع سنوي للاستراتيجية الصومالية في مجلس الأمن الدولي» لمراجعة التقدم المحرز، ومحاكاة مسارات التفاوض، وتأهيل الكوادر اللاحقة.

٧,٧ الهدف طويل المدى: مؤسسة الدبلوماسية والاستدامة

إن نفوذ الصومال في الأمم المتحدة يعتمد على وجود مؤسسي مستدام، لا على الدبلوماسية الفردية. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي على الحكومة الفيدرالية العمل على إضفاء الطابع الرسمي على المسارات المهنية الدبلوماسية، وإنشاء مراكز تميز متخصصة في الاستراتيجيات متعددة الأطراف.

الإجراءات الموصى بها:

- تعزيز معهد التدريب الدبلوماسي في مقديشو ليصبح مركزاً للتميز بجلب خبراء متخصصين، وتطوير برامج شهادات معتمدة في مجالات التفاوض الدولي، ودبلوماسية مجلس الأمن، والتحليل المتقدم للسياسات.
 - استحداث برنامج زمالة للدبلوماسية متعددة الأطراف للخريجين المتفوقين، يجمع بين التدريب في مقديشو ونيويورك عبر بعثات قصيرة الأجل.
 - إنشاء مكتب دائم لسياسات مجلس الأمن في مقديشو لتتبع التوجهات العالمية، واستشراف التحولات في أجندات العمل، وإعداد سيناريوهات استباقية للسياسات.
- ونظراً لتبقي أقل من عام، يعتمد النجاح على اتخاذ إجراءات فورية ومتسلسلة. ينبغي إعطاء الأولوية لتنفيذ الخطوات التالية خلال العام الأخير:

1. الأولوية الأولى: تشكيل فريق الخبراء المستقل (7.2.1) لإصلاح الخلل في آلية التواصل الاستراتيجي.
2. الإجراء الموازي: البدء بنشر المستشارين الميدانيين (7.1.2) وتنفيذ "درع الإجراءات" (7.3) لتعزيز الدبلوماسية الدفاعية بشكل فوري.
3. الانضباط المستمر: استخدام الأنظمة المنشأة أعلاه لتنفيذ التوصيات المتبقية بانسجام، بما يضمن أن يجسد العام الأخير للصومال الفاعلية الاستراتيجية، لا مجرد التواجد.

المراجع

مراجع أولية: وثائق الأمم المتحدة

- International Court of Justice. «Maritime Delimitation in the Indian Ocean (Somalia v. Kenya).» Judgment, October ٢٠٢١, ١٢. <https://www.icj-cij.org/case/١٦١>.
- United Nations. Charter of the United Nations. October ١٩٤٥, ٢٤.
- . Provisional Rules of Procedure of the Security Council. S/٩٦/Rev.١٩٨٢, ٧.
- United Nations Security Council. Report of the Secretary-General on Somalia. S/٦٩٨/٢٠٢٤, September ٢٠٢٤, ٧.
- . Resolution ٢٧٥٨ (XXVI). S/RES/٢٧٥٨. October ١٩٧١, ٢٥.
- . Resolution ٣٠٩. S/RES/٣٠٩. February ١٩٧٢, ٤.
- . Verbatim Record of the ١٦١٦th Meeting. S/PV.١٦١٦. December ١٩٧١, ٢٨.

وثائق حكومية ودولية مشتركة

- African Union. Ezulwini Consensus on the Reform of the United Nations Security Council. Sirte, Libya: African Union, ٢٠٠٥.
- Federal Government of Somalia. Official Statement on the Ethiopia-Somaliland Memorandum of Understanding. January ٢٠٢٤, ١. https://web.facebook.com/MOFASomalia/posts/the-federal-government-of-somalia-unequivocally-rejects-ethiopia-unauthorized-m/٧٥١٧٣٨٩٤٠٣١٢٢٢١/?_rdc=١&_rdr.
- International Court of Justice. Case Concerning Maritime Delimitation in the Indian Ocean (Somalia v. Kenya): Summary of the Judgment of ١٢ October ٢٠٢١. The Hague: ICJ, ٢٠٢١.

تقارير ومنشورات المراكز البحثية والمنظمات غير الحكومية

- Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). Somalia: Humanitarian Needs Overview ٢٠٢٤. New York: United Nations OCHA, ٢٠٢٤. <https://www.unocha.org/publications/report/somalia/somalia-٢٠٢٤-humanitarian-needs-and-response-plan-hnnp>.
- . The UN Security Council Working Methods Handbook. New York: Security Council Report, ٢٠٢٣.
- . “Somalia: April ٢٠٢٥ Monthly Forecast.” April ٢٠٢٥, ١. <https://www.securitycouncilreport.org/monthly-forecast/٠٤-٢٠٢٥/somalia٤٠-.php>.
- United Nations Development Programme (UNDP). Somalia Annual Report ٢٠٢٤. New York: UNDP, ٢٠٢٤. (Source: UNDP Somalia website).
- United Nations Monitoring Group on Somalia and Eritrea. Final Report of the Monitoring Group on Somalia and Eritrea. S/٤١٣/٢٠١٣.
- World Bank. Somalia Country Overview: Fragility, Conflict, and Violence. Washington, DC: World Bank, October ٢٠٢٣. <https://www.worldbank.org/en/country/somalia/overview>.

:

الأخبار والتعليقات

- BBC News. “ICJ rejects Kenya case in Somalia maritime border row.” October ٢٠٢١, ١٣. <https://www.bbc.com/news/world-africa٥٨٨٨٥٥٣٥->.
- Elmi, Afyare, and Yusuf Hassan. “The Coming War Nobody Is Talking About.” The New York Times, August ٢٦, ٢٠٢٤. <https://www.nytimes.com/٢٦/٠٨/٢٠٢٤/opinion/ethiopia-somalia-conflict.html>.

مراجع أخرى

- محاضر مقابلات طُمت هوية أصحابها مع وزيرين سابقين للشؤون الخارجية الصومالية ومسؤول في وزارة الخارجية الصومالية. أجراها المؤلف بين نوفمبر 2024 ويوليو 2025. النسخ محفوظة لدى المؤلف.